العرب
الإثنين 2021/09/20
السنة 44 العدد 12185

ميقاتي يراهن على ضغط أوروبي – أميركي لتفادي فخاخ التعطيل

المناوشات السياسية في لبنان تعود إلى الواجهة قبل الإقلاع الحكومي

عادت المناوشات السياسية بين الفرقاء اللبنانيين إلى الواجهة بعد موجة التفاؤل التي رافقت تشكيل الحكومة الجديدة، وسط مخاوف داخلية وخارجية من مساعي التعطيل وعرقلة عملها.

بيروت – يراهن رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي على ضغط أوروبي وأميركي يوازن نشاط إيران وحلفائها على الساحة ويؤمّن سير عمل الحكومة دون فخاخ التعطيل، لاسيما بعد الهجمة المرتدة التي قام بها فريق رئيس الجمهورية ميشال عون والتيار الوطني الحر ضد المنظومة السياسية التي أعاقت خططه.

ويستعد ميقاتي للقيام بجولة خارجية لتفعيل التسوية الدولية – الإقليمية التي أتاحت التشكيل الوزاري، بعد تجدد المناوشات السياسية التي من شأنها تعطيل عمل حكومته الوليدة.

واعتبرت مصادر لبنانية أن تصعيد الفريق الرئاسي قبل تزكية الحكومة اللبنانية وعرضها على مجلس النواب لنيل الثقة يهدف إلى تصفية حساباته مع معارضيه في السنة الأخيرة من عهده.

وتشكلت الأسبوع الماضي حكومة لبنانية جديدة من 24 وزيراً، بينهم امرأة واحدة، خلفاً لحكومة حسان دياب بعد مرور 13 شهرا على استقالتها.

> باسيل يدخل في «مواجهة» سياسية مع بري ما ينذر بعودة العراقيل التي أجهضت عمل الحكومات السابقة

ودخل صهر الرئيس اللبناني ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل في "مواجهة" سياسية مع رئيس البرلمان نبيه بري قبل إقلاع الحكومة، ما ينذر بعودة العراقيل التي أجهضت عمل الحكومات السابقة والتي حذر منها البرلمان الأوروبي ورفع توصية للاتحاد الأوروبي بالإبقاء على سيف العقوبات مسلطا على كل من يسعى لإفشال عمل الحكومة الوليدة أو وضع العراقيل في طريقها.

واتهم باسيل رئيس مجلس النواب وحركة أمل نبيه بري بالتحكّم في زمام الأمور في البلاد، ما دفع أوساط حركة أمل إلى وصف الأخير بـ"الفاسق"، بشكل غير مباشر.

وفي حوار متلفز نقل باسيل عن بري قوله "الله لا يخليني إذا بخلي عون يحكم" وهو ما نفته أوساط حركة أمل جملة وتفصيلا وقالت إن كلام بري تم تحريفه.

ويرى متابعون أن باسيل أراد أن يقول من خلال تصريحاته إنّ بري هو أحد أركان المنظومة السياسية التي يتهمها بالفساد والتعطيل، ويعتبر أنّها تتحمّل جزءا كبيرا من المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع في البلاد.

ويشير هؤلاء إلى أن باسيل –ومن ورائه الرئيس ميشال عون الذي أعلن أن السنة الأخيرة من حكمه ستكون سنة مقاومة الفساد– قد تناسى أنه جزء من المنظومة الحاكمة وبالتالي تدخل تصريحاته في سياق حملة انتخابية مبكرة للتنصل من مسؤولياته رغم أن تياره استلم على مدى سنوات طويلة القطاعات التي يشكو منها اللبنانيون اليوم.

وتشير مصادر سياسية مطلعة إلى أن لدى عون اقتناعًا بأن الأشهر الفاصلة عن الانتخابات النيابية وانتهاء ولايته مخصصة لتعزيز وضعيته ووضعية صهره سياسياً وشعبياً. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا في حروب فتح ملفات الفساد وإعلان مواجهات مع من يعتبرهم أركان الفساد أو الذين أقرّ بأنهم يوفرون منظومة تحمي الفاسدين.

ويعتقد كثيرون أنّ الخلفية الحقيقية لما حصل بين باسيل وبري تندرج في إطار الحشد والتعبئة لتعويض قلة الإنجازات، ما يؤشر على أن الانتخابات التي ستجرى في الربيع المقبل فرضت نفسها على الأجندات السياسية قبل منح الثقة للحكومة الجديدة التي تعهدت بإجراء الانتخابات في موعدها.

وجاءت الاتهامات في ذروة إيجابية غير مسبوقة تشهدها البلاد، للمرة الأولى منذ أشهر طويلة، على وقع الاندفاعة التي رُصِدت لحكومة "معا للإنقاذ"، والتي مكّنتها من إنجاز صياغة البيان الوزاري في ثلاثة أيام فقط، في رقم قد يكون الأول من نوعه في تاريخ الحكومات اللبنانية المتعاقبة.

ويطرح السجال بين باسيل وبري علامات استفهام: فما أهداف السجال في هذا التوقيت؟ ألم يكن الأجدى الانتظار أسبوعا على الأقل، ريثما تنطلق الحكومة جدّيًا؟ أليس المفترض منهما، وهما الشريكان في الحكومة، إبراز نوايا التعامل؟

ويرى مراقبون أن الامتحان الحقيقي للحكومة يبقى مؤجّلا إلى ما بعد جلسة نيل ثقة البرلمان، مع بدء النقاشات الجدية والغوص في التفاصيل.

ويؤكد هؤلاء أن الحكومة ولدت نتيجة تسوية وافق عليها الجميع، ولكنها على غرار التسويات السابقة قصيرة الأمد وقابلة للانهيار أو الانفجار في أي لحظة، على وقع الاختلافات الجذرية في التوجهات السياسية بين مختلف القوى.

وتعكس توصية البرلمان الأوروبي الخميس بضرورة نظر الاتحاد الأوروبي في فرض عقوبات على الساسة اللبنانيين الذين يعرقلون مسار الحكومة الجديدة، حالة من عدم الارتياح لما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع عقب تشكيل حكومة جديدة تتصيّدها آليات تعطيل سياسية كثيرة.

وأوصى البرلمان الأوروبي المؤسسات الأوروبية بعدم تخفيف الضغوط عن الساسة اللبنانيين وأن سيف العقوبات لا يزال خيارا قائما في مواجهة "مساعي إفشال العملية السياسية الديمقراطية أو تقويضها".

وحث البرلمان بشدة الزعماء اللبنانيين على الالتزام بالوعود التي قطعوها وأن يكونوا حكومة فاعلة، في إشارة إلى تعهدهم بمعالجة إحدى أسوأ أزمات الانهيار الاقتصادي في العالم.

ووافق الاتحاد الأوروبي في يونيو الماضي على إعداد إجراءات حظر سفر وتجميد أصول للسياسيين اللبنانيين المتهمين بالفساد وعرقلة جهود تشكيل الحكومة وسوء الإدارة المالية وانتهاك حقوق الإنسان.

ولم يُذكر أي من هؤلاء الزعماء بالاسم بشكل رسمي، إلا أنه في ظل الانهيار المالي وزيادة التضخم وانقطاع الكهرباء ونقص الغذاء يأمل البرلمان أن تسترعي دعوته انتباه الساسة اللبنانيين، والكثير منهم لهم أصول في الاتحاد الأوروبي.

ويأتي التهديد الأوروبي في وقت أقرت فيه الحكومة اللبنانية البيان الوزاري (خارطة طريق) من أجل عرضه على البرلمان في جلسة منح الثقة التي من المنتظر أن تعقد الأسبوع الجاري.

والبيان الوزاري هو برنامج عمل الحكومة للمرحلة المقبلة، وبناء عليه تعلن الكتل البرلمانية موقفها منها، أي منحها الثقة أو عدم منحها. وتبدو حكومة ميقاتي في طريق مفتوح نحو نيل ثقة البرلمان اللبناني.

واشتمل البيان الوزاري على 9 تعهدات لتدارك الانهيار المالي والاقتصادي، وهي: استئناف التفاوض مع صندوق النقد الدولي للوصول إلى اتفاق خطة دعم، ومعاودة التفاوض مع الدائنين للاتفاق على آلية لإعادة هيكلة الدين العام، وإنجاز موازنة 2022 وتضمينها بنودا إصلاحية مالية. ووضع خطة وتشريع قانون لمعالجة الأوضاع المالية والمصرفية، وتصحيح الرواتب والأجور، وإقفال المعابر غير الشرعية، والحد من التهرب الضريبي، والالتزام ببنود المبادرة الفرنسية، واستكمال خطة الإصلاح.

وهذه المبادرة أطلقها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من بيروت، بعد أيام من انفجار مرفأ العاصمة، ومن أبرز بنودها تشكيل حكومة جديدة، على أن تتبع ذلك إصلاحات إدارية ومصرفية.

عون – باسيل: الانتخابات أهم من الاستقرار الحكومي

دعوات لاستبعاد أي خطة لانسحاب واشنطن من سوريا

واشنطن – دعا معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى وضع حد لأي فكرة تتضمن سحب القوات الأميركية من سوريا، حيث تتوجس قوات سوريا الديمقراطية (قسد) من سيناريو مشابه للانسحاب من أفغانستان ما يتركها مكشوفة أمام ضربات داعش وكل من روسيا وتركيا.

وقال المعهد في تقرير إنه في أعقاب الانسحاب من أفغانستان، يجب على إدارة بايدن أن تستمر في طمأنة قوات سوريا الديمقراطية بصوت عالٍ وعلناً بأن واشنطن ليست لديها خطط لمغادرة مناطق سيطرتها في شمال وشرق سوريا.

وأوضح أن الشراكة مع "قسد" تكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى الوضع غرب الفرات، حيث لا تزال قوات النظام السوري عاجزة عن القضاء على تنظيم داعش، ولذلك ينبغي على مستشاري التحالف الدولي لمكافحة داعش النظر في احتمال أن يعيد التنظيم انتشاره الإقليمي هناك على المدى القريب، خاصة إذا قررت قوات النظام تركيز قوتها في مكان آخر، مثل درعا أو إدلب.

وحذّر التقرير من أن عودة تنظيم داعش جنوبي مناطق "الإدارة الذاتية" سيشكل مخاطر كبيرة، مشيراً إلى ضرورة أن يساعد التحالف الدولي شركاءه المحليين على الاستعداد للعودة المحتملة لهجمات التنظيم، واستمرار مساعدة "قسد" على تحسين دفاعاتها في السجون ومخيم الهول.

ودعا المعهد الإدارة الأميركية إلى الضغط على الحكومات الأجنبية لتسريع إعادة مواطنيها من مخيمات الإدارة الذاتية.

وتتخوف قوات سوريا الديمقراطية من انسحاب أميركي مفاجئ من شمال شرق سوريا على شاكلة الانسحاب من أفغانستان، ما يتركها في متناول تنظيم داعش الذي يرص صفوفه وفي متناول روسيا وتركيا اللتين تتربصان بها.

وتراقب "قسد" حليف الولايات المتحدة في سوريا بقلق الانسحاب الأميركي من أفغانستان، إذ تحتفظ بذكرى مؤلمة عن الانسحاب الجزئي من مناطق شمال شرق سوريا قبل ثلاث سنوات.

وشهدت الأشهر الماضية زيارة مسؤولين أميركيين إلى شمال شرق سوريا أبرزهم قائد القيادة المركزية الأميركية كينيث ماكينزي، والقائم بأعمال مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى جوي هود.

وأفادت تقارير إعلامية غربية بأن تلك الزيارات أكدت لمسؤولي قوات سوريا الديمقراطية أن شراكتها معهم لا تزال قوية، وأن القوات الأميركية لن تغادر في أي وقت قريب.

وأكدت ذات المصادر عن مسؤولين أميركيين قولهم إن "قسد" لا تزال "حليفا موثوقا" لقتال داعش وتسيير الدوريات الأميركية قرب حقول النفط في شمال وشرق سوريا.

ويرى مراقبون أن الانسحاب الأميركي سيفسح المجال أمام القوات الروسية أو التركية في المنطقة، كما أن الوجود الأميركي يمنع الجسر بين القوات الإيرانية المنتشرة شرقا وحزب الله الموجود في لبنان ومناطق في غرب سوريا.

> «قسد» تحتفظ بذكرى مؤلمة عن الانسحاب الأميركي الجزئي من مناطق شمال شرق سوريا قبل ثلاث سنوات

وكان انسحاب ألفي جندي أميركي بأمر من الرئيس السابق دونالد ترامب عام 2019، قد فسح المجال أمام انتشار قوات تركية في مناطق بشمال وشرق سوريا على حساب قوات "قسد" الحليفة لواشنطن.

وجاء الانسحاب الأميركي آنذاك بعد أن أعطى ترامب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الضوء الأخضر لعملية عسكرية ضد المقاتلين الأكراد في شمال سوريا.

وتسيطر "قسد" بدعم أميركي على معظم مناطق شمال شرقي سوريا، وخصوصا محافظتي الرقة ودير الزور، كما تسيطر على أجزاء من ريف حلب الشرقي.

رايات داعش لم تسقط بعد

الانتخابات البلدية في الأردن تثير جدلا

عمان – أفادت مصادر أردنية بأن انتخابات مجالس البلديات واللا مركزية ستعقد في الربيع القادم وفقا للقانون الجديد الذي أقره مجلس النواب مطلع الشهر الحالي، ما يطرح تساؤلات بشأن مخرجات اللجنة الملكية للتحديث السياسي، لاسيما وأنه أوكل إليها إعداد قانون انتخابي عصري يستجيب لتطلعات الأردنيين.

ويثير التقاطع في أعمال مجلس النواب الأردني واللجنة الملكية للتحديث السياسي جدلا في المملكة، ويعمق الشكوك بشأن مآلات توصيات اللجنة والأهداف الحقيقية من ورائها.

ويراهن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني على اللجنة من أجل امتصاص غضب الشارع واستيعاب مطالبه بالتحديث السياسي.

وفي وقت يراهن فيه شق من الأردنيين على مخرجات اللجنة لتجاوز حالة الغليان المجتمعي، يرى آخرون أن اللجنة مجرد مناورة لامتصاص الغضب لا أكثر.

وقال نائب رئيس الوزراء وزير الإدارة المحلية توفيق كريشان إن قانون البلديات واللا مركزية لسنة 2021 "غير مرتبط بانتظار توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية".

وأضاف أن "مشروع القانون هو الآن ملك مجلس النواب الذي ينظر فيه من خلال اللجنة النيابية المشتركة. ووقت إقراره بيد المجلس، وغير مرتبط بانتظار توصيات اللجنة الملكية"، مؤكدا أن توصيات اللجنة الملكية ستكون مستقبلية والعمل بها يحتاج إلى سنوات.

وتتقاطع هذه الخطوة مع أجندة مجلس النواب التي يفترض أنها ستكون متخمة بمخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.

ويقول مراقبون إن إقرار مجلس النواب لقانون انتخابي يقطع الطريق على توصيات اللجنة الملكية للتحديث السياسي كونه يتقاطع مع الاختصاصات الموكلة إليها، مما يجعل توصياتها التي من المزمع أن تتقدم بها في أكتوبر القادم غير قابلة للتطبيق على الأقل في المدى القريب والمتوسط.

توفيق كريشان

العمل بتوصيات اللجنة الملكية يحتاج إلى سنوات

وفي المقابل، يرى شق من السياسيين الأردنيين أن هناك عدة مخارج قانونية لتضمين توصيات اللجنة الملكية للتحديث السياسي ضمن قانون البلديات واللا مركزية.

وأشارت مصادر إلى سيناريوهين للتعامل مع توصيات اللجنة الملكية والتي من المنتظر تقديمها الشهر القادم، الأول أن يتم تعديل القانون بالكامل وفقا لتوصيات اللجنة الملكية، فيما السيناريو الثاني يذهب إلى إجراء تعديلات محدودة على القانون الحالي.